الصلاة عليها بعد الجفاف وذهاب الاثر كالارض وذكر في موضع
آخر من فتاوي قاضي خان بعد ذكر هذه المسائل باسطر ان
اذا كانت الحجر التي تنقل وتحول تتشرب النجاسة كالحجر الرخو
تطهر بالجفاف وذهاب الاثر كالارض وان كانت الحجر التي
لا تتشرب النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلاثا
والتجفيف كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع التقاطر
الماء والتراب اذا اختلط وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل
منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر يوجب نجاسة هذا هو الصحيح
وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة
للطاهر مطلقا كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد
وبعض من افتى به وفيه نظر ذكره في الشرح والطين النجس
اذا جعل منه الكوز والقدر وغيرها فطبخ يكون طاهرا
لزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن نارا النجاسة ظاهرا
فيه بعد الطبخ ولو احرقت العذرة والروث فصار كل منها
رمادا او هامت النجاسة المحلة وكذا ان وقع فيها بعد موته
وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث
ونحوه في البئر فصار حمأة زالت النجاسة وطهر عند محمد
خلافا لابي يوسف حتى لو اكل الملح او صلى على ذلك الرماد
جاز فما عند الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد
نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية
وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار خلا ولكن قال

المصنف

المصنف ولو وقع ذلك الرماد في الملح الصحيح انه ينجس وهو
ليس بصحيح الا ترى قول ابي يوسف صرح به في التجنيس وكذا
الآجر المنفصل عن الارض اذا تنجس يطهر بالغسل ثلاثا والتجفيف
كل مرة لكن اذا يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه
بعد ذلك في الماء ينجس ذلك الماء كذا ذكر في المحيط لانه
تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالغسل بقي
ما في بطنه وعلى هذا لو حمله المصلي لا تجوز صلوته لكونه حاملا
للنجاسة حمار بال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ذلك
الرشل ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز الصلاة حتى يستيقن
انه اي ذلك الرشل بول وكذا اذا رميت العذرة في الماء فخرج
منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيها اثرها تنجس والا فلا
هذا هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء
جاريا او راكدا وفي فتاوى قاضي خان فرق بين الجاري
وغيره في بول الحمار فقال اذا بال في جار او راكد فاصاب
الرشل اكثر من درهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلاة
به وذكر عن محمد بن الفضل عكس هذا التفصيل في الجاري والراكد
وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو الثلثين اي الروث
فمشى في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب الراكب الذي
اي موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء
راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره والاصح
هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك وقد سئل ابو نصر